COSYFOP

الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة

ورقة سياسية

الحقيقة الغائبة

تقييم نقدي لتقرير الاتحاد العربي للنقابات حول الجزائر 2025

www.cosyfop.org

مايو 2026

أولاً: لماذا هذه الورقة ضرورية؟

أصدر الاتحاد العربي للنقابات تقريره السنوي حول الحقوق والحريات النقابية في المنطقة العربية لسنة 2025، متضمناً فصلاً خاصاً بالجزائر تحت عنوان: «***قانون يعيد هندسة النقابات على مقاس السلطة***». ورغم أن عنوانه يوحي بمقاربة نقدية، فإن مضمونه كشف عن اختلالات لا يمكن وصفها بـ«النواقص المهنية»، بل باعتبارها انعكاساً مباشراً للدور السياسي الذي أصبح هذا الاتحاد يؤديه في المشهد النقابي الإقليمي.

تُصدر الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة هذه الورقة لهدف محدد وواضح وهو وضع السجل مستقيماً أمام المؤسسات الدولية والنقابات الحرة في العالم، وإثبات أن تقرير الاتحاد لا يمثل الحقيقة النقابية في الجزائر، بل يقدم سردية مخففة ومضللة تخدم الحكومة الجزائرية على حساب النقابيين المسجونين والمتابعين قضائياً.

الرهان هنا ليس فقط الرد على تقرير، بل كشف التناقض الجوهري، فكيف يتحدث الاتحاد عن دعم النقابات المستقلة بينما يجمّد النقابة الجزائرية المستقلة الوحيدة داخل هياكله؟ وكيف يتغاضى عن سجن نقابيين بتهم الإرهاب أو الإضراب بينما الاتحاد الدولي للنقابات الذي ينتمي إليه يُعلن الدفاع عن الحق في الإضراب؟

ثانياً: الواقع الحقيقي للقمع النقابي في الجزائر

ما يجري في الجزائر اليوم ليس مجرد «***إغراق تشريعي***» أو «***قيود إجرائية***» كما يُصوّره التقرير، ما يجري هو بناء **منظومة متكاملة** لأمننة العمل النقابي المستقل، أي تحويل الاحتجاج والتنظيم النقابي أو إضراب من حق مكفول دستورياً ودولياً إلى تهديد أمني قابل للملاحقة الجنائية الثقيلة.

تشمل هذه المنظومة أربعة محاور متكاملة:

1. **القانون**: المادة 87 مكرر من قانون العقوبات والقانون 23-02 المنظم للعمل النقابي
2. **القضاء**: ملاحقات جنائية بتهم الإرهاب ضد نقابيين سلميين وأحكام بالسجن لفترات طويلة
3. **الإدارة**: رقابة قضائية، حظر الكلام العلني، التسريح التعسفي والإجراءات الاستنزافية
4. **الأجهزة الأمنية**: الاعتقال دون أوامر، الاختفاء القسري، التعذيب وانتزاع الاعترافات بالإكراه

ثالثاً: المادة 87 مكرر — الغائب الأكبر والأخطر

المادة 87 مكرر من قانون العقوبات الجزائري هي أخطر ما تجاهله تقرير الاتحاد بالكامل، رغم أنها أصبحت الأداة القانونية الأكثر استخداماً لقمع الحريات النقابية والمدنية في الجزائر.[1]

خطورة هذه المادة لا تكمن في عقوباتها القاسية فحسب، بل في صياغتها الفضفاضة المتعمدة التي تُمكّن السلطات من تمديد مفهوم «الإرهاب» ليشمل أنشطة سلمية تماماً — من بينها النشاط النقابي المستقل والاحتجاج العمالي السلمي. وقد وُظِّفت هذه المادة لإدانة علي معمري بعشر سنوات سجناً بسبب نشاطه النقابي.[2]

موقف الهيئات الأممية والدولية

- **المقرر الخاص للأمم المتحدة** بشأن حرية التجمع والتنظيم: طالب صراحةً بحذف المادة 87 مكرر من قانون العقوبات الجزائري، مشيراً إلى أنها «واسعة وغامضة» وتُستخدم لملاحقة أشخاص بسبب ممارستهم حق التجمع السلمي.[3]
- **لجنة خبراء منظمة العمل الدولية** فتحت تحقيقاً رسمياً في تطبيق المادة 87 مكرر بعد ملاحظات COSYFOP، وطلبت من الحكومة الجزائرية تقديم إيضاحات — وهو اعتراف أممي صريح بوجود إشكالية حقوقية جوهرية.[4]
- **البرلمان الأوروبي** أدان في يناير 2025 استخدام المادة 87 مكرر ضد معارضين سلميين في الجزائر.[5]
- **منظمة هيومن رايتس ووتش** وثّقت في تقريرها السنوي 2025 أن المادة 87 مكرر تُستخدم «بشكل غير ملائم» ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.[6]

تجاهل الاتحاد العربي للنقابات لهذه المادة ليس نقصاً مهنياً عارضاً. إن الاقتراب منها يعني الدخول في صلب البنية القمعية للنظام الجزائري — وهذا بالضبط ما اختار الاتحاد تجنّبه، لأن خطابه يبقى داخل مساحة «النقد الآمن» الذي لا يُحرج السلطة الجزائرية.

رابعاً: قضية علي معمري — القمع الجنائي بالأرقام

قضية علي معمري، رئيس النقابة الوطنية لموظفي قطاع الثقافة والفنون (SNFC) المنتسبة إلى COSYFOP، تجسّد الانتقال التاريخي من التضييق الإداري على النقابات إلى القمع الجنائي المباشر.[7]

الوقائع الموثقة خطوة بخطوة

- **19 مارس 2025** : اعتقال علي معمري في مكان عمله بأم البواقي دون أمر قضائي.
- **19 إلى 23 مارس** : اختفاء قسري أربعة أيام؛ رفضت السلطات إبلاغ أسرته ومحاميه بمكان احتجازه.
- **خلال الاحتجاز** : أفاد بتعرضه للضرب المتكرر والتعري القسري لانتزاع «اعترافات»، الشكوى بالتعذيب لم تلقَ أي استجابة.
- **29 أكتوبر 2025** : صدور حكم ابتدائي بخمس عشر سنة سجناً بتهمتَي «الإرهاب» (المادة 87 مكرر) و«إفشاء معلومات سرية».

- **فبراير 2026**: تأييد الحكم في الاستئناف وجعله عشر سنوات نافذة مع حرمان منحقوقه المجنية والسياسية، منظمة العفو الدولية تُحدد أن التهمة الحقيقية هي مراسلاته مع نقابيين في المنفى بشأن انتهاكات نقابية.
- **19 منظمة دولية** بما فيها منظمة العفو الدولية والإتحاد الدولي للخدمات العامة واتحاد عمال الفنادق طالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه.[8]

تجاهل الاتحاد العربي للنقابات لهذه القضية رغم أنها كانت معروفة دولياً قبل نشر التقرير يُثبت أن الهدف لم يكن تقديم صورة دقيقة، بل إنتاج سردية مخففة تنتقد في حدود ما تسمح به السلطة الجزائرية.

خامساً: الكناباست — نقابة مستقلة تحت الحصار

الكناباست (CNAPEST)، النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، هي من أبرز النقابات المستقلة في الجزائر. غيابها التام عن التقرير لا يمكن تفسيره بأي وجه.

- **24 فبراير 2025:** اعتقال الأمين العام مسعود بوضياف ونائبه بوبكر هابت خلال وقفة احتجاجية سلمية في المسيلة.[9]
- **منذ فبراير 2025 حتى اليوم** : القياديان تحت رقابة قضائية مشددة، إلزامية التوقيع مرتين أسبوعياً على بُعد مئات الكيلومترات من مقر إقامتهما. محظور عليهما أي نشاط نقابي علني وأي تواصل إعلامي.
- **9 مارس 2026** : وزارة العمل تتقدم بطلب رسمي أمام المحكمة الإدارية لحل الكناباست نهائياً بسبب ممارستها الحق في الإضراب.[10]
- أعضاء عديدون من فروع الكناباست تعرضوا للسجن أو التسريح من العمل بسبب نشاطهم النقابي.

وصف كل هذا بـ«قيود إجرائية» أو تجاهله كلياً (كما فعل التقرير) هو تضليل موثّق وليس نقص مهني.

سادساً: تجريم ممارسة حق الإضراب وحين يصمت الاتحاد عن سجن حلفائه

من أكثر التناقضات كاشفةً هو تجاهل التقرير الكامل لسجن أربع عشر مسؤولا نقابياً من الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) خلال سنة 2025 من بينهم أمينان وطنيان للسكك الحديدية بسبب إضراب عفوي لعمال السكك الحديدية أو إرسال إشعار بإضراب.[11]

هذا التجاهل يكتسب أهمية استثنائية لسبب واحد وهو أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ليس مجرد عضو عادي في الاتحاد العربي للنقابات، بل هو القوة المهيمنة الفعلية داخله فلو أشار التقرير إلى سجن هؤلاء القيادات النقابية،

لكان مضطراً إلى الاعتراف بأن الأزمة النقابية لم تعد تستهدف النقابات المستقلة فحسب، بل باتت تطال حتى النقابات الموالية للسلطة، وهذا الاعتراف كان سيُسقط الأطروحة الضمنية لتقريره بالكامل.

سابعاً: تجميد النقابة المستقلة ـــ التناقض الصارخ

الاتحاد العربي للنقابات الذي يتحدث في تقريره عن «دعم التعددية النقابية في المنطقة العربية» و«حماية النقابات المستقلة»، قام هو نفسه بتجميد الكونفدرالية العامة المستقلة للعمال في الجزائر، وهي النقابة المستقلة الجزائرية الوحيدة التي كانت منخرطة وطرفاً مؤسساً داخل هياكله. [12]

ويزداد هذا التناقض وضوحاً عند ملاحظة أن عدداً من مقالات التضامن السابقة مع النقابات المستقلة الجزائرية، والتي كانت منشورة على موقع الاتحاد، لم تعد متاحة على الموقع الرسمي، بينما ما تزال موجودة على النسخة غير المؤمنة (staging) الخاصة بالموقع. [13]

وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول طريقة إدارة المحتوى المرتبط بالنقابات المستقلة الجزائرية، وحول ما إذا كان هناك توجه متدرج نحو إخفاء الحضور السابق لهذه القضايا داخل الخطاب الرسمي للاتحاد.

هذا التناقض يكشف بوضوح الطابع الانتقائي للخطاب الذي يتبناه الاتحاد العربي للنقابات، فالاستقلالية النقابية تبدو مقبولة ما دامت لا تُزعج الأنظمة أو لا تتحول إلى خطاب نقدي فعلي. أما عندما تصبح النقابات المستقلة مصدر إزعاج سياسي حقيقي، فإن شعارات الدفاع عن التعددية والحريات النقابية تتراجع سريعاً لصالح منطق الاحتواء والصمت وإدارة الصورة.

ثامناً: الدور السياسي لتقارير الإتحاد العربي للنقابات ـــ التبييض الدولي

خطورة تقرير الاتحاد لا تكمن فيما يقوله فحسب، بل في الدور السياسي الذي يؤديه دولياً.

هذه التقارير قد تُقرأ داخل:

- لجنة تطبيق المعايير في مؤتمر العمل الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية
- لجنة حقوق الإنسان أو المقررين الأممين .
- الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي وهيئاتهما المعنية بحقوق الإنسان
- الاتحادات النقابية الدولية الديمقراطية التي تتخذ قراراتها بشأن التضامن والدعم
- الإتحادات النقابية الدولية أو منظمات حقوق الإنسان وغيرها من الغير الحكومية

حين تُقدَّم لهذه الجهات تقارير تتغاضى فيها عن أحكام السجن وصلت لعشر سنوات نافذة ضد نقابيين، وتصف الوضع بـ«قيود إجرائية»، فإن ذلك يُساهم في امتصاص الضغط الدولي وتقديم الانتهاكات وكأنها قابلة للإدارة.

تاسعاً: جدول المقارنة — ما قاله التقرير وما أخفاه

الجدول التالي يضع وجهاً لوجه ما ورد في تقرير الاتحاد العربي للنقابات مقابل ما تُثبته المصادر الموثقة من منظمات أممية ودولية ووكالات أنباء مستقلة:

الحقيقة الموثقة بالمصادر الدولية	ما قاله تقرير الاتحاد العربي للنقابات
تهديد بالحل القضائي للكناباست (CNAPEST) — طلب رسمي لوزارة العمل أمام المحكمة الإدارية مارس 2026	«صعوبات إجرائية في الاعتماد» و«قيود تنظيمية»
أكثر من 23 نقابياً في السجون بسبب ممارسة الحق في الإضراب أو النشاط الاحتجاجي السلمي خلال 2025	«تقييد على الإضراب» و«آليات التسخير»
محكوم عليه بعشر سنوات سجناً بتهمة «الإرهاب» — 19 منظمة دولية بما فيها منظمة العفو الدولية تطالب بالإفراج الفوري [8]	لا ذكر لقضية علي معمري
قياديان تحت رقابة قضائية مشددة منذ فبراير 2025 — محظور عليهما النشاط النقابي والتواصل الإعلامي [9]	لا ذكر للكناباست
المقرر الخاص للأمم المتحدة طالب بحذف المادة 87 مكرر من قانون العقوبات ولجنة خبراء منظمة العمل الدولية فتحت تحقيقاً رسمياً في تطبيقها [3][4]	لا ذكر للمادة 87 مكرر
قضية موثقة من مؤسسة روزا لوكسمبورغ وأحزاب سياسية جزائرية وهيئات دولية [11]	لا ذكر لسجن 13 قيادياً من الاتحاد العام للعمال الجزائريين
الاتحاد نفسه جمّد الكونفدرالية العامة المستقلة للعمال في الجزائر وهي النقابة المستقلة الوحيدة داخل هياكله	يتحدث عن دعم التعددية النقابية والنقابات المستقلة

توصيات الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة ومجمل النقابات المستقلة أعضائها

أولاً – إلى النقابات الدولية الديمقراطية والاتحادات النقابية العالمية

1. عدم التعامل مع تقارير الاتحاد العربي للنقابات باعتبارها المصدر الوحيد أو المحايد لتقييم واقع الحريات النقابية في الجزائر ومنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط، نظراً لوجود تضارب مصالح واضح وغياب إشراك فعلي للنقابات المستقلة الأكثر تعرضًا للقمع.

2. اعتماد مقاربة تعددية في جمع المعطيات حول أوضاع الحريات النقابية، تقوم على الاستماع المباشر للنقابات المستقلة والمنظمات الميدانية، بدل الاكتفاء بالتقارير الصادرة عن الهياكل النقابية الإقليمية المرتبطة بالأنظمة أو الخاضعة لتوازناتها السياسية.

3. تطوير آليات مستقلة للرصد والتوثيق داخل المنطقة، بما يسمح بإنتاج تقارير أكثر توازنًا وارتباطًا بالواقع الميداني الحقيقي للحريات النقابية والانتهاكات المرتبطة بها.

4. دعم حق النقابات المستقلة في الوصول المباشر إلى الفضاءات الدولية، وعدم حصر التمثيل النقابي العربي داخل قنوات بيروقراطية مغلقة لا تعكس التنوع الحقيقي للحركة النقابية في المنطقة.

5. إصدار مواقف علنية وصريحة بشأن قضايا النقابيين المعتقلين والمتابعين قضائيًا بسبب نشاطهم السلمي، وعلى رأسهم علي معمري وقيادات الكناباست والنقابيون المستهدفون بسبب ممارسة الحق في الإضراب.

ثانياً – إلى منظمة العمل الدولية والهيئات الأممية المعنية بحقوق الإنسان

6. ضمان الاستماع المباشر للنقابات المستقلة الجزائرية خلال مناقشة التقارير المتعلقة بالجزائر، وعدم الاكتفاء بالروايات الحكومية أو بالتقارير الإقليمية غير التشاركية.

7. متابعة التحقيق الذي فتحته لجنة الخبراء بشأن المادة 87 مكرر من قانون العقوبات الجزائري، مع تقييم مدى استعمال تشريعات مكافحة الإرهاب ضد النشاط النقابي والحقوقي السلمي.

8. دعوة الحكومة الجزائرية إلى الإفراج عن جميع النقابيين المسجونين بسبب نشاطهم النقابي أو الاحتجاجي السلمي، ووقف استعمال القضاء والرقابة القضائية كوسائل للضغط على النقابات المستقلة.

9. مطالبة السلطات الجزائرية بوقف إجراءات حل النقابات المستقلة، وعلى رأسها الكناباست، وضمان احترام الحق في الإضراب والتنظيم وفق اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

10. تشجيع إنشاء قنوات تشاور مباشرة بين الهيئات الأممية والنقابات المستقلة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بعيدًا عن احتكار التمثيل من طرف الهياكل البيروقراطية التقليدية.

ثالثاً – إلى المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية

11. تكثيف إدماج قضايا النقابات المستقلة والحريات النقابية داخل التقارير الحقوقية الدولية المتعلقة بالجزائر والمنطقة، باعتبار أن استهداف العمل النقابي المستقل لم يعد قضية اجتماعية فقط، بل أصبح جزءًا من أزمة أوسع تمس حرية التنظيم والتعبير والتجمع السلمي.

12. دعم النقابات المستقلة في إيصال أصواتها وشهاداتها مباشرة إلى المقررين الأمميين وآليات الأمم المتحدة وهيئات الرقابة الدولية، وعدم ترك ملف الحريات النقابية حبيس القنوات الرسمية أو الهياكل النقابية الإقليمية غير التمثيلية.

13. تعزيز التنسيق بين المنظمات الحقوقية والنقابات المستقلة من أجل توثيق الانتهاكات المرتبطة بالنشاط النقابي، خصوصًا ما يتعلق بالمتابعات القضائية والرقابة القضائية واستعمال تشريعات مكافحة الإرهاب ضد النقابيين والمدافعين عن الحقوق والحريات.

14. استعمال مختلف آليات الضغط الحقوقية والدبلوماسية والإعلامية المتاحة من أجل حماية الحركة النقابية المستقلة في المنطقة، في ظل التراجع المتزايد للحريات النقابية ومحاولات إضعاف أو تفكيك التنظيمات النقابية المستقلة.

رابعاً: إلى النقابات المستقلة والديمقراطية في المنطقة

15. العمل على بناء فضاءات تنسيق مستقلة بين النقابات الديمقراطية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تقوم على التضامن الميداني والتوثيق المشترك والانفتاح على الحركات الحقوقية والاجتماعية.

11. تطوير تقارير موازية مستقلة حول الحريات النقابية، تستند إلى التوثيق الميداني والشهادات المباشرة والقراءات القانونية والحقوقية، بهدف كسر احتكار السردية الرسمية والإقليمية.

12. تعزيز قدرات الترافع الدولي والإعلامي المستقل، حتى لا تبقى قضايا النقابيين والعمال مرهونة بخطابات إقليمية انتقائية أو خاضعة للحسابات السياسية.

13. التفكير في بناء إطار نقابي إقليمي ديمقراطي مستقل، يمثل فعليًا مصالح العمال والنقابات المستقلة، ويقوم على مبادئ الحرية النقابية والاستقلالية والشفافية والتضامن الحقيقي.

14. اعتبار معركة الحريات النقابية اليوم معركة مزدوجة: ضد القمع المباشر الذي تمارسه بعض الحكومات، وضد الخطابات والبنى التي تُعيد إنتاج هذا القمع أو تُخفف من حدته أمام المؤسسات الدولية.

خلاصة

هناك نقابيون في السجون الجزائرية بسبب نشاطهم السلمي. هناك نقابات تواجه الحل القضائي بسبب الإضراب. هناك قيادات نقابية تقطع مئات الكيلومترات أسبوعياً للتوقيع أمام الجهات القضائية. هذا ما تُثبته المصادر الدولية الموثقة — وما اختار الاتحاد العربي للنقابات أن يخفيه.

معركة الحريات النقابية في المنطقة العربية أصبحت تشمل أيضاً مواجهة الهياكل التي تُحاول احتواء هذا القمع أو إعادة صياغته بلغة دبلوماسية ناعمة تخدم الأنظمة على حساب الضحايا.

من واجب الحركة النقابية الدولية أن تعرف الفرق بين الجهات التي تنقل الحقيقة وتلك التي تُديرها. ومن واجب COSYFOP أن تقول الحقيقة بوضوح، بلا مساومة ولا تحفظ سياسي.

الهوامش والمصادر

[1] **Algeria-Watch**: «L'article 87 bis du Code pénal: Contribution à une histoire juridique de la répression. en Algérie», fév. 2025 — https://algeria-watch.org/?p=92875

[2] **MENA Rights Group**: «Révision du Code pénal algérien, quelles conséquences pour les droits fondamentaux?» — https://menarights.org/en/articles/modifications-du-code-penal-en-algerie-quelles-consequences-pour-les-libertes

[3] **HRW World Report 2025 — Algeria**: «En mai, le Rapporteur spécial a appelé à supprimer l'article 87 bis utilisé 'de manière inappropriée'» — https://www.hrw.org/fr/world-report/2025/country-chapters/algeria

[4] **Tamurt.info:** «L'OIT demande à l'Algérie des explications sur le recours abusif à l'article 87 bis» mars 2026 — https://tamurt.info/atteintes-aux-liberte-syndicales-loit-demande-a-lalgerie-des-explications-sur-le-recours-abusif-a-larticle-87-bis

[5] **Parlement européen, résolution du 23 janvier 2025 sur le cas Boualem Sansal en Algérie condamne l'utilisation de l'article 87 bis contre des opposants pacifiques** : ((RSP)2512/2025)

[6] HRW World Report 2025 – Algeria : https://www.hrw.org/fr/world-report/2025/country-chapters/algeria

[7] **IUF**: «Algeria: Arbitrary sentencing of Ali Mammeri – IUF calls for an end to trade union repression nov. 2025 — https://www.iuf.org/news/algeria-arbitrary-sentencing-of-ali-mammeri-iuf-calls-for-an-end-to-trade-union-repression

[8] **Amnesty International Déclaration conjointe de 19 organisations, nov. 2025 :** https://www.amnesty.org/en/documents/mde28/0506/2025/en/ — «immediately and unconditionally «release Ali Mammeri, quash his arbitrary 15-year prison sentence

[9] **Maghreb Émergent**: «Face aux restrictions judiciaires visant ses militants, le CNAPEST annonce une grève nationale», 16 nov. 2025 — https://maghrebemergent.news/fr/face-aux-restrictions-judiciaires-/visant-ses-militants-le-cnapest-annonce-une-greve-nationale

[10] **Le Matin d'Algérie**: «Le Cnapeste face à une procédure de dissolution judiciaire», 18 avril 2026 /https://lematindalgerie.com/le-cnapeste-face-a-une-procedure-de-dissolution-judiciaire

[11] **Fondation Rosa Luxemburg – Afrique du Nord**: «Algérie: Travailleurs sous surveillanc — syndicalistes sous les verrous», Ahmed Saadi, 17 juillet 2025 https://rosaluxna.org/fr/publications/algerie-travailleurs-sous-surveillance-syndicalistes-sous-les-verrous

/ — يوثق اعتقال سعيدي لونيس أمين عام فدرالية عمال السكك الحديدية يوم 5 يوليو 2025

[12] **International Trade Union Network of Solidarity and Struggles**, "The Arab Trade Union — "Confederation Excludes Independent Unionism in Favour of Unionism Subordinated to Power .laboursolidarity.org

[13] **Arab Trade Union Confederation (ATUC)**, "Algerian Independent Trade Unions Protest Against the Draft Law on the Exercise of Trade Union Rights" staging.arabtradeunion.org, **accessed 22 May 2026**

Référence :

https://arabtradeunion.org/wp-content/uploads/2026/05/Annual-Report-on-Violations-of-Trade-Union-Rights-and-Freedoms-in-the-Arab-Region-2025-IIIII-05-05-26-UPDATE-ATUC.pdf